Distr.
GENERAL

S/1998/3
5 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



مجلس الأمن

## رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

أتشرف بأن أحيل إليكم نسخة من الرسالة المؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ التي تلقيتها من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة التي أنشئت وفقا لولاية البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

ومن خلال هذه الرسالة، يحيل لي رئيس اللجنة الدولية للمتابعة التقرير الدوري الثاني للدول الأعضاء المشاركة في البعثة، وذلك على النحو المطلوب من مجلس الأمن في قراره ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وضميمتها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

*9800036*

المرفـق

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة

أتشرف بأن أبعث إليكم طيه التقرير الثاني الذي يشمل الفترة من ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الذي طلبه مجلس الأمن وفقا للفقرة ٧ من القرار ١١٣٦ (١٩٩٧)، المتصل بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(توقيع) الفريق أمادو توماني توري
رئيس اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي

**ضميمـة**

**التقرير الثاني المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١١٣٦ (١٩٩٧) بشـأن الحالـة في جمهوريـــة أفريقيـا الوسطـى**

**(٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)**

**المقدمـة**

**١ - اعتمد مجلس الأمن بالإجماع في جلسته ٣٨٢٩، القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) الذي يتصل أساسا بتوسيع الصلاحيات الواردة في القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) الذي سبقه. وطلب مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء المشاركة في البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، أي إلى اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، التي تمثلها، تقديم تقارير دورية إلى المجلس كل شهر على الأقل عن طريق الأمين العام.**

**٢ - ويعرض هذا التقرير الثاني تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ٥ كانون الأول/ ديسمبر إلى ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.**

**الإدارة السياسية للبعثة**

**٣ - إن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي يرأسها الفريق أمادو توماني توري، هي الهيئة التي توجه عمل البعثة لأنها تتلقى التوجيه السياسي اللازم مباشرة من رؤساء الدول المعنية وبخاصة رئيس جمهورية غابون وهو رئيس اللجنة الدولية للوساطة.**

**٤ - وقد وضعت اللجنة الدولية للمتابعة خطة عمل لنفسها تتضمن لب البنود الأساسية للاتفاقات المبرمة في ٢٥ كانون الثاني/يناير في شكل برنامج زمني نفذ جزء كبير منه أو هو قيد التنفيذ.**

**٥ - وتخضع البعثة لسامي إشراف الرئيس الحاج عمر بانغو رئيس جمهورية غابون وعميد رؤساء دول اللجنة الدولية للوساطة. كما أنها تخضع للسلطة السياسية للفريق أمادو توماني توري رئيس اللجنة الدولية للمتابعة.**

## الدعم السوقي والتقني المقدم إلى اللجنة الدولية للمتابعة

٦ - من المهم التذكير هنا بأن اللجنة الدولية للمتابعة، التي أنشأها رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة، تتلقى منذ إنشائها، الدعم السوقي والتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويسمح تجديد هذا الدعم، في جملة أمور، بالقيام بعمليات مختلفة في الوقت الراهن وهي:

- الإشراف السياسي على مواصلة عمليات نزع السلاح في بانغي، ثم في داخل البلد؛

- مواصلة تنفيذ بنود اتفاقات بانغي غير المطبقة بعد؛

- تنسيق الأنشطة المتصلة بتنظيم مختلف الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي يزمع عقدها في إطار المصالحة الوطنية.

٧ - وتعول اللجنة الدولية للمتابعة على إبقاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه حتى تتمكن من إتمام مهمتها.

## الدعم السوقي والمالي المقدم إلى البعثة

٨ - تتلقى البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي الدعم السوقي من الدول المشاركة، ومن فرنسا ومن حكومة أفريقيا الوسطى مثلما أشير إلى ذلك في التقارير السابقة. كما تلقت في الماضي دعم منظمة الوحدة الأفريقية.

٩ - ومع الاعتراف بالجهود السخية التي ما انفكت تبذلها الدول المشاركة في البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وفرنسا وحكومة أفريقيا الوسطى لفائدة الوحدات العسكرية الأفريقية المرابطة في بانغي، يجب الإقرار بأن ظروف إقامة الجنود تستلزم التحسين إذ أنها بعيدة جدا عن الظروف التي تتمتع بها بعض القوات ذات الطابع المماثل العاملة في مواقع نزاعات أخرى. وربما كان من المستصوب إيجاد حل مؤات وعاجل لهذه الحالة من أجل تفادي إثباط همم الجنود الذين عملوا إلى حد الآن بتفان.

١٠ - وترحب اللجنة الدولية للمتابعة بإنشاء الصندوق الاستئماني الخاص وبالنداء الموجه من مجلس الأمن بشأن مساهمات الدول الأعضاء في هذا الصندوق. ومن المهم تأكيد أن احتمالات الحفاظ على الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار سياق شبه إقليمي حساس للغاية يتوقف على مثابرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تمويل الصندوق السالف الذكر.

## تنفيذ اتفاقات بانغي

البنود التي نـُفذت بالفعل

١١ - نفذت بنود اتفاقات ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، المتصلة بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وباعتماد قانون العفو المتعلق بالجرائم المتصلة بالتمرد الثالث وبوضع رؤساء الدولة السابقين، وهو أمر يرحب به.

وقف تنفيذ تقرير مراجعي الحسابات من أعضاء البرلمان

١٢ - لم يعتمد بعد مشروع القانون المتعلق بوقف تنفيذ الإجراءات القضائية الناشئة عن تقرير مراجعي الحسابات من أعضاء البرلمان إثر المداولات المكثفة التي دارت بشأنه في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. فقد رفضت أغلبية النواب هذا المشروع الأول. وفي الوقت الراهن، تعمل رئاسة الجمهورية والحكومة من أجل إعادة صياغة مشروع القرار بهدف عرضه في قراءة ثانية على الجمعية الوطنية. وتمهيدا لهذا العرض الجديد تجري حاليا توعية أعضاء البرلمان. ذلك أنه يجب التذكير بأن اعتماد ذلك القانون يشكل نقطة هامة في اتفاقات بانغي. ويسود الاعتقاد عموما بأن القراءة الثانية ستكون ضرورية لإيجاد حل ملائم. وفي إطار إجراء تحفظي، أكد الرئيس باتاسي مجددا للجنة الدولية للمتابعة قراره المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بوقف تنفيذ الإجراءات القضائية الناشئة عن تقرير مراجعي الحسابات من أعضاء البرلمان. وبعبارة أخرى، فإنه لن تحدث أي ملاحقة قضائية حتى يتم إيجاد حل نهائي يتماشى مع روح اتفاقات بانغي.

نزع السلاح

١٣ - عقد اجتماع تنسيقي للأمن في ٨ كانون الأول/ديسمبر تحت إشرف الرئيس أمادو توماني توري، بمشاركة الوزير المفوض لإدارة الإقليم، المكلف بالأمن العام وبنزع السلاح، وأعضاء اللجنة الدولية للمتابعة، وقائد البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي فضلا عن أهم مسؤولي مختلف الإدارات الوطنية للدفاع والأمن. ومكن الاجتماع من إدراك أن الاستراتيجية المحددة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر لم تحقق قط النتائج المرجوة، الأمر الذي ولد الحذر والإحباط في صفوف بعض الأحزاب السياسية المعارضة.

١٤ - ورغم وجود بقية من أمل، تحمل بعض المؤشرات على الاعتقاد أن جمع الأسلحة الخفيفة لن يعرف الوتيرة نفسها التي شهدها جمع الأسلحة الثقيلة. وبناء على ذلك، فقد تقررت العودة في كنف الكتمان إلى الأساليب المعتمدة خلال المرحلة الأولى والتي مكنت من الحصول على النتائج المعروفة.

١٥ - ومن المناسب أن نقدم فيما يلي النتائج التي تحققت: سُجلت بعض النجاحات منذ اتخاذ قرار ٨ كانون الأول/ديسمبر، لا سيما في مجال الأسلحة الثقيلة حيث باتت جميع مدافع الهاون عيار ١٢٠ و ٨١ إضافة إلى جميع المدافع الرشاشة عيار ١٤,٥ والمدافع عيار ٧٥ غير المرتدة في أيدي البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

١٦ - ومنذ توقيع اتفاق الهدنة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ واتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧. تم تسليم الأسلحة التالية الى البعثة:

**الأسلحة الثقيلة**

| نوع السلاح | الكمية | الزيادة من ٤ الى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| مدافع هاون عيار ١٢٠ | تم تسليم ٤ من مجموع ٤ | ٢ |
| مدافع هاون عيار ٨١ | تم تسليم ١٥ من مجموع ١٥ | ٢ |
| مدافع هاون عيار ٦٠ | تم تسليم ١٤ من مجموع ١٩ | ١ |
| مدافع رشاشة عيار ١٤,٥ | تم تسليم ٦ من مجموع ٦ | |
| مدافع رشاشة عيار ١٢,٧ | تم تسليم ٢ من مجموع ٣ | ١- |
| مدافع عيار ٧٥ غير مرتدة | تم تسليم ٢ من مجموع ٢ | |
| قاذفات صواريخ مضادة للدبابات عيار ٧٣ | تم تسليم ٦٦ من مجموع ٦٧ | |
| قنابل مدفوعة بالصواريخ ٧ | تم تسليم ٧ من مجموع ١١ | |
| المجموع | تم تسليم ١١٦ قطعة من مجموع ١٢٧ قطعة أي تم استرداد ٩١,٣٣ في المائة من الأسلحة | ٥<br>٣,٩٣ في المائة |

**الأسلحة الخفيفة**

| نوع السلاح | الكمية | الزيادة من ٤ الى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| أسلحة يدوية لمسدسات آلية متنوعة | تم تسليم ١٦ من مجموع ١١١ | |
| مسدسات رشاشة | تم تسليم ٣٠٤ من مجموع ٤٥٩ | ٢ |
| بنادق هجوم | تم تسليم ٢٦٥ من مجموع ٥٤١ | ٤ |
| بنادق MAS ٣٦-٤٩/٥٦-M14 + بنادق قصيرة | تم تسليم ٦٦٢ من مجموع ١ ١٨١ | ١٠ |
| مدافع رشاشة خفيفة FM | تم تسليم ٥٢ من مجموع ٨٠ | |
| مدافع رشاشة عيار ٣٠ | تم تسليم ١٥ من مجموع ١٧ | |
| المجموع | تم تسليم ٣١٥ ١ من مجموع ٣٨٩ ٢ قطعة أي تم استرداد ٥٥,٠٤ في المائة | ١٧<br>٠,٧١ في المائة |

**١٧ - لدى النظر في العوامل المختلفة الواردة في التقارير السابقة، يسهل فهم أن عملية استعادة جميع الأسلحة الخفيفة ما تزال موضع شك رغما عن جميع الوسائل المستخدمة في جميع الاستراتيجيات الموضوعة موضع التنفيذ.**

**حالة الذخيرة والمتفجرات المعادة والمحددة بشروط في الفترة من ٤ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧**

| نوع الذخيرة | الكمية | ملاحظات |
|---|---|---|
| خراطيش عيار ٥,٥٦ | ٦٩ ٠٩٢ | +٧ |
| خراطيش عيار ٧,٥ SLC | ١٤ ٠٠٠ | |
| خراطيش عيار ٧,٥ S/B | ١٢٣ ٩٥٤ | |
| خراطيش عيار ٧,٥ X | ٣٤ ٧١٩ | +٦٢٤ |
| خراطيش عيار ٧,٥ X S/B | ١٣٥ | |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ NATO | ١٥ ٩٦٢ | |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ كلاشينكوف | ٤٢ ٠٦٠ | +٦٤٠ |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ طويلة | ١٢١ ٢٦١ | |
| خراطيش عيار ٧,٦٢ توكاريف | ٢ ٨١١ | +١ |
| خراطيش عيار ٩ ملم Para | ٥ ٥٤٦ | +٢٣ |
| خراطيش عيار ١٢ تستخدم في مكافحة الشغب | ٧٣١ | |
| خراطيش عيار ١٢,٧ ملم | ٣ ١٩١ | +٩٩١ |
| خراطيش عيار ١٤,٥ ملم | ١٥ ٨٥٥ | +٤٢١ |
| قنابل يدوية دفاعية ٣٧ | ١ ٨٥٨ | +١ |
| قنابل يدوية دفاعية - الصين | ٣ ١٧٤ | +٩ |
| قنابل يدوية FLG AP34 | ١٦ | |
| قذائف قنابل مدفوعة بالصواريخ ٧ | ١ ١٧٢ | +٢١ |
| قذائف قنابل LRAO 73 | ٩ | +٣ |
| قنابل يدوية هجومية ٣٧ | ١ ٠٤٧ | +١ |
| قنابل يدوية مضادة للدبابات FL LAC F4 | ١ ٣٠٥ | -١ |
| قنابل يدوية F4 | ٣١٦ | |
| قنابل روسية | ٣ | +٢ |
| قذائف مدافع هاون عيار ٦٠ | ١ ٨٢١ | |
| قذائف مدافع هاون عيار ٨١ | ٨٥٢ | |
| قذائف مدافع هاون عيار ١٢٠ | ٢١١ | +٩٨ |

| نوع الذخيرة | الكمية | ملاحظات |
|---|---|---|
| قذائف عيار ٧٥ غير مرتدة - الولايات المتحدة | ١٦٨ | |
| خراطيش عيار ٧٥ غير مرتدة - الصين | ٢٢٣ | دون التزويد بالأسلحة |
| خراطيش عيار ٤٠ ملم M79 - الولايات المتحدة | ٦٠٦٠ | دون التزويد بالأسلحة |
| صمامة أمان (بالأمتار) | ٢ ٣٢٥ | |
| خراطيش إطلاق عيار ٧,٥ | ٧٥٥ | |
| شاعل حراري | ٦ ١٠٠ | |

**المجموع**

| | |
|---|---|
| الخراطيش بأنواعها | ٤٤٩ ٣١٧ |
| المتفجرات + أجهزة الإشعال | ٢٦ ٦٥٩ |

توصيات مجلس الدفاع

١٨ - ما يزال هذا البند من اتفاقات بانغي موضع خلاف بين السلطة والمعارضة. وفي الواقع فإنه على الرغم من أن الجميع متفقون على التسليم بأن التطبيق الرشيد والمنطقي لتوصيات مجلس الدفاع الوطني الـ ٢٨٢ يمكن، ويجب أن يكون، أساسا لتسوية مشاكل عديدة تواجهها القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فقد اتضح أن من الصعب التوصل الى اتفاق لوضعها موضع التنفيذ.

١٩ - ومن ضمن جميع هذه التوصيات، توجد توصيتان أو ثلاث توصيات تحظى بدرجات متفاوتة من انتباه الأوساط السياسية للمعارضة. ويتعلق الأمر بالتوصيتين الخاصتين بـ "حل" المركز الوطني للبحوث والتحقيقات، وحل قسم التحريات، والبحوث والوثائق. وكذلك التوصية الخاصة بـ "تخفيض عدد قوات" الحرس الرئاسي.

٢٠ - وتمس هذه التوصيات ميادين حساسة يصعب فيها حاليا التوصل الى تدابير مؤقتة بين رئيس الدولة المؤيد من الأحزاب السياسية للأغلبية الرئاسية من جهة، وهؤلاء الذين ينتمون لمجموعة الأحزاب السياسية المعارضة الأحد عشر. وما تزال اللجنة الدولية للمتابعة تولي انتباها بالغا لهذه الحالة وستواصل جهودها للتوصل الى حل وفقا لروح اتفاقات بانغي.

٢١ - ويبدو أن إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وقوات الحرس الوطني وقوات شرطة جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو ما تنص عليه مجموع التوصيات، هو مفتاح الاستجابة للتوصيات المذكورة. وقد أعطى الرئيس إنجي فيليكس باتاسي إشارة البدء في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ في حضور الرئيس أمادو توماني توري، وأعضاء اللجنة الدولية للمتابعة، وقيادة البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، ووزير الدفاع الوطني، والوزراء الممثلين المناط بكل منهم في اختصاصه إعادة تشكيل القوات المسلحة ونزع السلاح وكذلك كبار المسؤولين عن خدمات الدفاع والأمن.

٢٢ - كذلك أعطى رئيس الدول الاتجاهات الرئيسية في إعادة التشكيل: يجب أن يكون جيش المستقبل لجمهورية أفريقيا الوسطى جيشا متعدد الاثنيات، وطنيا، جمهوريا يشارك في التنمية وقليل التكلفة. وحسب تفسير هيئة أركان البعثة للفكرة الرئاسية على الصعيد العملي، تستند هذه الفكرة الى القيود الأساسية التالية:

- أن حجم جيش جمهورية أفريقيا الوسطى المقبل يجب أن يتماشى مع قدرة الميزانية الوطنية؛ أي أن جيش أفريقيا الوسطى يجب أن يكون قادرا على أن يعيش، ويجهز نفسه، ويتدرب بأقل قدر من المساهمة الخارجية؛

- يجب أن يكون الجيش نموذجا ممثلا لجميع الاثنيات التي تعيش في أفريقيا الوسطى، ولجميع المناطق فيها؛

- يجب أن يعمل الجيش على أسس لا سياسية، ولا عقائدية، ولا قبلية، أي على حسب النموذج الجمهوري، ويكون قادرا بمفرده على ضمان الاستقرار، والسلامة الإقليمية والاستقلال الوطني؛

- يجب أن تتوفر لديه قدرات في تخصصات متعددة تسمح له بالمشاركة في نشاط التنمية الوطنية، ولا سيما في المجال الزراعي ورفع الحصار عن المناطق النائية بالقيام بالأعمال الهندسية المناسبة.

٢٣ - وقد أنشأ رئيس الدولة لجنة وطنية ووضعها تحت الإشراف المباشر لرئيس اللجنة الدولية للمتابعة. ويرأس هذه اللجنة وزير الدفاع الوطني وهي تشمل أعضاء اللجنة الدولية للمتابعة، وقيادة البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. كما تشمل المسؤولية عن الخدمات الوطنية للدفاع والأمن. ومناط بهذه اللجنة وضع خطة لإعادة التشكيل وفقا للاتجاهات التي أعطاها رئيس الدولة. وهي تجتمع منذ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

٢٤ - وسيساعد تنفيذ "مشروع تسريح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة تدريبها وإدماجها في المجتمع" الى حد ما في جعل الجيش أكثر قدرة على إنجاز مهام جيش جمهوري حقيقي. ولو كانت بعض المشاكل الإدارية لم تؤخر وصول رئيس المشروع السيد غونزاليس، الذي سيصل الى بانغي بالقطع في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، لكان تم البدء في هذا المشروع بالفعل.

المصالحة الوطنية

٢٥ - حان الأوان لعملية تنفيذ اتفاقات بانغي التي وإن كانت طويلة فهي مثيرة. وعلى نحو ما أشير اليه في التقارير السابقة، تشكل هذه المرحلة في حد ذاتها عملية دقيقة في إدارتها نظرا لأنها تهدف في نهاية المطاف الى التأثير ايجابيا على النفسية الفردية والجماعية لأشقاء يتعين عليهم أن يجابهوا أحدهم الآخر ويتحادثوا مع بعضهم البعض، أي تحسين مناخ عدم الثقة العام السائد منذ بداية الأزمة. وقد ارتدت عمليا الى اللجنة الدولية للمتابعة، ولا سيما رئيسها الجنرال أمادو توماني توري، المهمة المزدوجة في الإدارة، فضلا عن إزالة هذا المناخ. ومن ثم ضرورة الاضطلاع بعدد معين من الاجراءات المتوخاة في روح اتفاقات بانغي بغية استعادة مناخ الوئام والوفاق، الذي أرسى دعائمه الوطني المبجل بارتولومي بوغاندا، الى جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٦ - وبفضل الدعم السوقي، والمالي والتقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت اللجنة الدولية للمتابعة ووزير حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية والثقافة الديمقراطية بتنظيم حلقات إعلامية في شتى مناطق البلد في الفترة بين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

٢٧ - وقد سمح التقسيم التربيعي المنهجي للبلد بالوصول، في وقت مناسب، إلى مجموع سكان البلد الذين أبلغوا بنفس الرسالة، والذين عقدت معهم جلسات لمناقشات فنية ومتعمقة تتعلق بضرورة تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، اللذين لا غنى عنهما في الإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلد. وليس هناك أدنى شك في أن نتائج هذه الحلقات الدراسية المختلفة ستسهم إسهاما محددا سيوضع تحت تصرف المشاركين في مؤتمر المصالحة الوطنية الذي قد يعقد في شباط/ فبراير ١٩٩٨.

٢٨ - وفيما يتعلق بمؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده في الفترة ١٠ إلى ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٨، فإن اللجنة التحضيرية التي أنشئت منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر تعمل بالفعل في أهداف المؤتمر. ويأخذ أعضاء اللجنة في اعتبارهم، لدى اضطلاعهم بأعمالهم، أن مؤتمر المصالحة الوطنية يجب أن يقدم إلى أمة أفريقيا الوسطى إطارا يسمح لها بما يلي:

- الإحاطة علما بأبعاد الأزمة والمناخ الذي يولده المؤتمر للاقتناع بشكل أفضل بتهيئة الأحوال الموضوعية اللازمة للمصالحة الوطنية؛

- تحديد الاتجاهات الرئيسية في التنمية المستدامة للبلد بالتأكيد على طرق ووسائل الاضطلاع بكفاح كفؤ ضد الفقر، وهو المصدر الأساسي للمصائب التي ألمت بجمهورية أفريقيا الوسطى منذ سنتين؛

- التوصية بوضع آليات لتعزيز الحكم الجيد، وهو شرط لا غنى عنه لبناء أمة ديمقراطية وحديثة؛

- وضع وثيقة نهائية في شكل عهد يمكن أن تتخذه الحكومة أساسا لها عند وضعها لميثاق وطني.

٢٩ - تجب الإشارة إلى أن من المقرر القيام، خارج الحلقات الدراسية الإقليمية التي أشار إليها التقرير الأخير في الفقرات ٢١ و ٢٢ و ٢٣، بعقد حلقات عمل تحضيرية سابقة لمؤتمر المصالحة الوطنية. وستنظم هذه الحلقات من أجل الشباب وستشرف عليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وستعقد في الفترة ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وستعقد حلقات أخرى أوسع من الحلقات الأولى في ١٦ و ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، في حين ستعقد ندوة للمرأة في ١٣ و ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨. وقد أدت جميع حلقات العمل هذه السابقة للمؤتمر، وستؤدي، دورا لا يستهان به في الأنشطة الإعلامية المتعلقة بالسلام.

٣٠ - وثمة قلق يسود شتى الأوساط إلى حد واسع فيما يتعلق بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية: تهيئة مناخ مناسب لهذه المصالحة فيما يلي شروطه اللازمة والمجدية:

- التطبيق الكامل للأحكام المختلفة الواردة في اتفاقات بانغي، أي تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في الجدول الزمني للجنة الدولية للمتابعة (متابعة عمليات نزع السلاح، وتسوية مسألة المراجعة البرلمانية للحسابات، وإبداء الإرادة السياسية في العمل بتوصيات مجلس الدفاع الوطني)؛

- متابعة الجهود اللازمة والمجدية (بما فيها جهود تعزيز الحملة الدبلوماسية) بغية التوصل إلى حل للحالة المالية التي ما تزال تثير القلق؛

- بدء مبادرات تهدف إلى التوصل إلى حل لمشكلة ضحايا التمردات؛

- إعطاء دلالات مشجعة لمناظير التعمير، وإعادة التأهيل والإنعاش الاقتصادي.

التعاون مع سلطات أفريقيا الوسطى
ومختلف أسر الأحزاب السياسية

٣١ - اغتنم الفريق أمادو توماني توري، رئيس اللجنة الدولية للمتابعة، فرصة إقامته مؤخرا في بانغي للنظر في تطور الوضع مع العناصر الأساسية الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد. وعَمِل حينئذ جاهدا على ما يلي:

- تقييم التقدم المحرز في تطبيق اتفاقات بانغي؛

- البحث عن حلول للبنود التي لم تُطبق بعد أو التي يشهد تنفيذها بطءا؛

- النظر في مختلف الافتراضات المحتملة في إطار الفترة التالية لعمل البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، أي غداة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، تاريخ انتهاء الولاية المخولة في القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) لمجلس الأمن للأمم المتحدة؛

- البحث عن المسالك والوسائل لإيجاد حل للمشكلة الشائكة لمتأخرات الأجور؛

- النظر في عناصر الاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها لإقناع المجتمع الدولي بضرورة تقديم المساعدة المباشرة والفعالة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى عبر تنظيم اجتماع مائدة مستديرة للمانحين من المقرر عقدها في الربع الثاني من عام ١٩٩٨.

**٣٢ - ومن خلال الاستنتاجات التي توصل إليها برئاسته لاجتماع للجنة الدولية للمتابعة، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:**

- **أُحرز تقدم يبعثُ على الارتياح على عدة مستويات منذ التوقيع على اتفاقيات ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، مما ساهم بقدر كبير في التخفيف من تشنج الموقف،**

- **ما زال يتعين القيام بأشياء كثيرة أخرى: فتنفيذ بعض البنود الهامة لاتفاقات بانغي لا تزال تعترضه صعوبات، مما يُحَتّم إجراء حصرٍ دقيق لهذه البنود وإيلاءها أهمية خاصة من قِبل اللجنة الدولية للمتابعة التي ينبغي عليها أن تقوم بمساعٍ جديدة تجاه الأطراف المعنية المختلفة،**

- **الجميع في بانغي (الأوساط السياسية، والمجتمع المدني، والعسكريون، والأجانب) على اقتناع بضرورة وجود قوة عسكرية وأمنية بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ لأن ذلك يساعد على دعم السلم وعلى شد أزر عملية الوفاق الوطني. والجميع متفقون على الإقرار بأن الانتخابات، وإن لم تكن تمثِلُ غايةً في حد ذاتها، فإنها جديرة بأن تنظَّم في ظل السلم والهدوء والشفافية،**

- **يجب إعادة تنظيم جيش أفريقيا الوسطى ليصبح جيشا جمهوريا بالفعل والاستفادة في ذلك من التعاون الذي يمكن أن تقدمه البلدان الشقيقة، أي أنه لا بد بعبارة أخرى أن يكون جيش أفريقيا الوسطى قادرا على تسلم المشعل من البعثة المشتركة والقيام بمختلف الوظائف التي تقوم بها البعثة حاليا.**

- **الوضع الاجتماعي ما زال يبعث على القلق، ويحتَمَل أن يُخِل بكل ما أنجِز، ما لم يوجد حل ملائم في الإبان. واللجنة الدولية للمتابعة تحث الحكومة على أن تبذل ما في وسعها لإصلاح الوكالات المالية الوطنية المولّدة للموارد، وتدعو لتَفهُّم أفضل من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما من جانب مؤسسات بريتون وودز من أجل مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تجنب تحدوث انفجار اجتماعي،**

- **تنظيم منتدى وطني للنظر في الملف الهام والحساس لضحايا التمردات، ولتقديم اقتراحات ملموسة إلى الحكومة،**

- **تنظيم اجتماع مائدة مستديرة يجمع بين المانحين، من المقرر عقده في الربع الثاني من عام ١٩٩٨، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي كجهة موجِّهة، سعيا لإعادة بناء البلاد وإعادة تأهيلها.**

٣٣ - وأقال رئيس الجمهورية في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وزراء من أعضاء حزبه، حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى عن وظائفهم. وهم السيد شارل ماسـّـي، وزير الزراعة وتربية الماشية الذي وُضع قيد التحقيق القضائي لاتهامه، حسب الناطق الرسمي للحكومة، بقيامه بأعمال جرت أثناء فترة إشرافه على وزارة المناجم في حكومة سابقة. وجدير بالإشارة أن السيد ماسـّي، الذي أنشـأ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ جمعية ذات طابع سياسي، هي المنتدى الديمقراطي من أجل الحداثة، كان قد بعث إلى اللجنة الدولية للمتابعة في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بخطاب يندد فيه بمناورة ترمي لإزاحته عن الانتخابات المقبلة.

## التعاون مع المنظمات الدولية

٣٤ - تبعا للطلب الذي وجهه مجلس الأمن إلى الأمين العام في القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) بأن يقدم إليه في ظرف ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار، تحولت بعثة متعددة التخصصات من الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى بانغي في الفترة من ٦ إلى ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ من أجل جمع العناصر الضرورية لإعداد التقرير. ويقود البعثة، المؤلفة من ثمانية أعضاء، السيد يوسف محمود، مدير شعبة أفريقيا - ٢ بإدارة الشؤون السياسية. وقد التقت البعثة برئيس دولة أفريقيا الوسطى، وبرئيس الوزراء، وبرئيس الجمعية الوطنية، وبرئيس اللجنة الدولية للمتابعة، وبالوزراء الرئيسيين المعنيين، وبالممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالمنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في بانغي، وبرؤساء البعثات الدبلوماسية، وبقائد البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وبقيادة العناصر الفرنسية لدعم العمليات. كما التقت بالقائد الأعلى للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وبمدير الحرس الوطني، وبمختلف المجموعات والأحزاب السياسية، وبالمسؤولين عن الاتحادات النقابية، وبزعيمات المنظمات النسائية، وبأرباب العمل، وبالمسؤولين عن المصارف المحلية، وبرؤساء وكالات الأمم المتحدة التي لها مقر في بانغي.

٣٥ - وقد تمكـّنت البعثـة المتعـددة التخصصات من اغتنام تلك الفرصـة لاستعراض تطــور الحالة على الأصعدة السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية. وسيتسنى لها أن تقدم إلى الأمين العام تقريرا عن ذلك تعكس تقييمها الجديد للحالة.

٣٦ - وبالرغم من النتائج الممتازة التي تم تحقيقها في الإنتاج الزراعي (على صعيد الزراعات المدرة للريع والزراعات المعيشية على السواء)، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى، التي شهدت أنشطتُها الصناعية والتجارية جمودا جليا دام عدة أشهر، ما زالت تجد صعوبة في أن تلبي في نفس الوقت التزاماتها الداخلية (الأجور، والجرايات، والمنح، وسير جهاز الدولة) والتزاماتها الخارجية ولا سيما تسديد متأخراتها المستحقة لمؤسسات بريتون وودز.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك فإن المشكلة الشائكة المتمثلة في متأخرات الأجور والجرايات والمنح تُستَخدَم كحجة لإضرابات تتواصل إلى حد الآن في بعض القطاعات مثل قطاع التعليم. وهذا يدل على أن الشغل

الشاغل لسلطات أفريقيا الوسطى يتمثل في إيجاد الموارد الضرورية لحل هذا المشكلة المتمثلة في دفع ستة أشهر من متأخرات الأجور وعدة أشهر أخرى من متأخرات الجرايات أو المنح. وبدأت الاتحادات النقابية التي أبدت إلى حد الآن قدرا كبيرا من التفهم والاعتدال إزاء هذا الوضع تُظهر بوادر خطيرة تنبئ بعدم رضاها، فقد هددت في مذكرة إعلامية عُممت في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بأن تظهِر شعورها بالضيم في حركات مطالـَبة متشددة. وقد مُنعت مظاهرة مقررة ليوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر وشُتـِّت المتظاهرون.

## نشر القوة

٣٨ - لم يطرأ تغيير كبير على النظام المعمول به منذ تقديم التقرير الأخير. ذلك أن البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ما زالت تسهر على الأمن في مجمل أحياء عاصمة أفريقيا الوسطى من خلال احتلالها لـ ٢٠ مركزا للمراقبة، والاشتراك في دوريات أمنية مشتركة بالتعاون مع قوات الأمن والدفاع لأفريقيا الوسطى في جميع أحياء مدينة بانغي. وقد شهِدت الهجمات المسلحة، وعمليات السطو، وغير ذلك من جرائم السرقة تراجعا كبيرا بفضل التقدم المحرز على صعيد نزع السلاح، وبفضل اليقظة الدائمة القائمة على نظام الدوريات المشتركة.

٣٩ - ومن بين الأعمال المنجـَزة بفضل البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقية بانغي، يجدر بالإشارة الاحتفال المؤثـِّر الذي انتظم في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ والذي أسندت أثناءه الميدالية الاحتفالية للقوات المشتركة بين البلدان الأفريقية إلى الفقيد قائد اللواء أوجستين مامبو موكاني من قِبـَل العقيد علوان إبابا، منسـِّق اللجنة الدولية للمتابعة، نيابة عن الرئيس أمادو توماني توري وباسم رئيس الجمهورية الغابونية. وقد تم بهذه المناسبة أيضا توسيم عدد آخر من الأشخاص (ضباط، وضباط صف وأفراد في البعثة المشتركة وفي القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وفي العناصر الفرنسية لدعم العمليات، إضافة إلى أشخاص مدنيين من أفريقيا الوسطى ومن اللجنة الدولية للمتابعة)، وقام بتوسيمهم العقيد تلا نيانج، القائد الأعلى للأركان، والقائد بالنيابة للبعثة المشتركة والمتعاونون الرئيسيون معه، وقادة الوحدات.

٤٠ - وهذا الاحتفال هو الثاني من نوعه الذي تنظمه البعثة المشتركة بعد احتفال تموز/يوليه ١٩٩٧ والذي أسند أثناءه الميداليات الاحتفالية للبعثة التي منحها رئيس الجمهورية الغابونية بوصفه رئيسا للجنة الدولية للوساطة إلى كل من الرئيس أمادو توماني توري، وإلى قائد اللواء إدوار إنكيلي، الذي كان حينئذ قائدا للبعثة، والعقيد تلا نيانج، القائد الأعلى، وإلى قادة الوحدات الستة، وأعضاء اللجنة الدولية للمتابعة وكذلك إلى ضباط وضباط الصف وأفراد العناصر الفرنسية لدعم العمليات والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

## استنتاجات

٤١ - إن نجاح نشر البعثة المشتركة يتوقف بالأساس على التفهم الذي سيبديه المجتمع الدولي بصفة ملموسة في التطبيق المنسجم للفقرة ٦ من القرار ١١٣٦ (١٩٩٧)، فالصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة بطلب من مجلس الأمن يستحق أن يتلقى تمويلات في آجال معقولة. وفي انتظار تغذية هذا الصندوق بالموارد اللازمة أو أي قرار آخر عن مجلس الأمن، من المؤمل إيجاد حل مؤقت، من قبيل التمديد لشهرين آخرين لأثر القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) لمجلس الأمن المتعلق بولاية البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقيات بانغي.

٤٢ - وتأمل اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقيات بانغي مواصلة الاستفادة من الدعم السّوقي والتقني الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مواصلة قيامها بمهمتها المزدوجة المتمثلة في تأمين الإدارة السياسية للبعثة المشتركة ومتابعة اتفاقيات بانغي بتوفير الوساطة الدائمة.

٤٣ - ولتجنب أي زيغ أو احتمال العودة إلى خط الانطلاق بسبب حدوث اضطرابات اجتماعية، قد يكون من المفيد التوصية بإلحاح باتخاذ جميع التدابير على الأصعدة الملائمة ولا سيما من جانب الأمين العام للأمم المتحدة من أجل توعية أفضل وأشمل للبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، وللمنظمات الدولية والمؤسسات المالية بغرض الحصول على الدعم الضروري لتنمية جمهورية أفريقيا الوسطى، على غرار ما هو مطلوب في الفقرة ٩ من القرار ١١٣٦ (١٩٩٧). ومن المؤمل أن تصحب هذه التدابير الجهود الضرورية التي لا بد لسلطات أفريقيا الوسطى من بذلها. وإن كل نهج يسير في عكس هذا الاتجاه من شأنه أن يهدد حظوظ هذا البلد في قلب صفحة الأزمات نهائيا، ومن شأنه أيضا أن يؤدي، بما لا يدع مجالا لتدارك الأمور، إلى إفشال هذه التجربة الخاصة للتسوية الداخلية، التي تجسدها الوساطة الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٤ - وستواصل اللجنة الدولية للمتابعة، مثلما أكدت في عدة مناسبات، بذل كل ما في وسعها من الجهود لحث جميع الأطراف المعنية بأزمة أفريقيا الوسطى على مواصلة العمل بروح من الحكمة والكرامة على التنفيذ الفعال لاتفاقيات بانغي. فالسلام الحقيقي والدائم مرهون بذلك.

— — — — —